

قطار مفاوضات دارفور... لندن هل تكون المحطة الاخيرة...؟؟

تقرير: محمد الفاتح همة

منذ انعقاد مفاوضات سرت في ليبيا في أكتوبر من العام الماضي التي لم تجد القبول من بعض الحركات بدوياً عدم المشاركة في اختيار المكان الذي يحسب على بعض الفصائل المسلحة التي تسمى بمجموعة طرابلس، حتى ان زعيم حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد نور اتهم الوسيط بعدم الحياد وطالب بتغييرهم واعتبر خطوة القيام بالمفاوضات دون الرجوع الى اطراف الصراع يعتبر بداية فشل هذا اللقاء كما حدث في «أروشا» عندما دعت الأمم المتحدة المسلحة قبل الدخول في مفاوضات مع الحكومة، مما أدى الى فشل اللقاء، وقبل فشل سرت التي اعتبرها البعض اللقاء للزهمة والتعارف ولم تصل حتى لتوافق على إعلان مبادئ. غير ان الحكومة من جانبها أعلنت وقف لإطلاق النار الذي لم يستمر طويلاً، بدأ وسطاء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جولات ماثونية



سالم احمد سالم

من أجل عقد مفاوضات في اسرع ما يمكن. لكن مسئول حكومي رفيع فضل حجب اسمه تحفظ على استضافة لندن لمفاوضات دارفور واعتبر ان الخطوة تعدد للمنابر مما يعقد القضية، والتي هي الآن بين وسطاء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ودعا المجتمع الدولي للضغط على الحركات المسلحة من أجل العودة الى طاولة المفاوضات بدلاً من ارسال الاشارات الخاطئة لهم



يان الياسون

مما يجعلهم يصرون على مواقفهم. لكن السكرتير الصحفي لرئيس الجمهورية «محبوب فضل بدرى» قال في تصريح لصحيفة «الأحداث» ان بلاده تقبل من حيث المبدأ اي اقتراح يرمى الى انتهاء النزاع المستمر في الاقليم. ورحبت الحركات المسلحة في دارفور باعلان «بروان» استضافة المفاوضات في لندن، وطالبت بتغيير وسطاء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سالم

احمد سالم ويان الياسون، فيما رفضت حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور التفاوض مع الحكومة في الوقت الراهن، وقال سيف الدين عيسى مدير مكتب الحركة في كمبرالا في اتصال هاتفي مع (الميدان) «مع احترامنا لمقترح «بروان» حول استضافة المفاوضات لكن نحن لن نفاوض الخرطوم ما لم تنفذ بعض الشروط التي قد طرحناها من قبل والمتمثلة في عملية حماية النازحين بواسطة قوات دولية خاصة بعد فشل القوات المشتركة والتعويض الكامل لهم وطرد المستوطنين الجدد من غرب دارفور وفتح سلاح الجنويد. واي مفاوضات في ظل هذه الظروف تعتبر ضياع للوقت ليس اكثر». واعلن الوسيطان الرئيسيان لمفاوضات دارفور سالم احمد سالم ويان الياسون عن محادثات وشبكة حول الترتيبات الامنية، وهرن تقدم العملية السياسية بحدوث اختراق فيما يتعلق بتوفير الامن، مطالبين المجتمع الدولي ودول الجوار بالتأثير الايجابي لتطبيع العلاقات بين

الخرطوم وانجمنيا. ووضح سالم في مؤتمر صحفي بمقر بعثة الامم المتحدة بالخرطوم في ختام زيارتهما الثانية خلال هذا الشهر عن استعداد اطراف الصراع في دارفور لمناقشة الترتيبات الامنية، وعزمهم لاجراء مشاورات حول كيفية تحقيق ذلك وتوفيق وجهات النظر المختلفة وان ذلك يشمل المكان المقترح للمفاوضات. ويرى مراقبون للوضع دارفور ما لم تتوحد الحركات المسلحة في رؤية واحدة والتسريع في نشر القوات المشتركة من أجل حماية المدنيين. فإن أي حديث عن أي مفاوضات في الوقت الراهن سيكون مصيرها الفشل، خاصة مع تزداد الوضع الامنى في دارفور والتوترات على الحدود مع تشاد. وما بين تزداد الأوضاع الإنسانية في الاقليم الذي مرقتة الحرب ومحاولة توحيد الفصائل المسلحة المستمرة من أجل الدخول في مفاوضات... ستكون مدينة الضباب هي محطة انتظار العالم للبحث عن السلام المفقود في دارفور...

يستمر عام

«مأمّن» تطلق مشروعها الداعي لوقف استخدام الاطفال كجنود



الميدان / سامية ابراهيم

اطلقت منظمة مباردة الامن الانساني «مأمّن» مشروعها الداعي لوقف استخدام الاطفال كجنود مستهدفة بذلك المرعفين ومقرري السياسات والبرلمانيين وصناع القرار بالإضافة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية والاعلاميين والاكاديميين وأوضحت «مأمّن» أن أنشطتها الرئيسية للمشروع والذي تمتد فترة تنفيذه الى ١٢ شهر تشمل دراسة تشريعية وحملة توعية مجتمعية عبر وسائل الاعلام بالإضافة لنشر نص البروتوكول الاختياري والموضوعات ذات الصلة وتدريب المعلمين على البروتوكول الاختياري فيما يتعلق بالصراعات وادامتها كما تشمل الأنشطة أيضا دورات تدريبية وتثقيفية للاطفال واتشاء شبكة وطنية متوقعة لتحسين حالة الاطفال من خلال القانون الذي ينطبق عليها وتنفيذ المعاهدة ذات الصلة بما يكفل الوقاية والحماية لهم وقدم المشروع الذي تشارك فيه مجموعة دراسات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبتمويل من بعثة المفوضية اوروبية بالسودان دراسة قانونية عن التشريعات السودانية ومدى مواءمتها للبروتوكول الاضافي الخاص بحظر اشراك الاطفال في النزاعات المسلحة والتي قدمها بروفيسر مشارك في كلية القانون جامعة شندي د. شهاب سليمان والتي جاء فيها أن التوقيع على اتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية في يناير ٢٠٠٥م نتج عنها تسريح الالاف من الاطفال السودانيين المستخدمين من قبل القوات الحكومية «الجيش الشعبي لتحرير السودان» بالإضافة لتفريقيتي سلام الشرق

وابوجا الدارفوروية وما زال الصراع الدائر الآن في دارفور يرمي بظلاله على استخدام الاطفال كجنود وبحكم أنهم فصلوا عن اقرانهم أو كونهم من المهمشين بمعنى مرشحين محتلمين للتجنيد بالإضافة الي الانخراط في مجموعة مسلحة تعتبر وسيلة لكفالة بقائهم علي قيد الحياة وتشير الورقة الي أن البروتوكول الاضافي الثاني الي اتفاقيات جنيف «المادة ٣/د» أكثر صرامة من البروتوكول الاول وهو ينطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية كما ينص البروتوكول الثاني علي أن الاطفال دون سن الخامسة عشر الذين يشاركون في الاعمال العدائية بصورة مباشرة يظلون يتمتعون بالحماية الخاصة التي يكفلها القانون الانساني لكن هذا القانون يهدف الي الحد من أفر النزاعات المسلحة بنوعها الدولية وغير الدولية مع وضع قيود علي وسائل كل الحرب واساليبها. وبحسب البروتوكول الاختياري لحظر اشراك الاطفال في النزاعات المسلحة تمنع المجموعات المعارضة المسلحة وغيرها من المجموعات غير الحكومية

من تجنيد من هم دون الثامنة عشر أو استخدامهم في الاعمال الحربية ولا تقتصر علي التي تشترك في النزاعات المسلحة فقط بل يتطلب من الحكومات الانصراف الي مثل هذه المجموعات من المهمشين علي تعيين وتسجيل هوية كافة الاطفال المنفصلين عن أسرهم خلال هذه الفترة اي حول التاسع من يوليو ٢٠٠٥ الماضي يكون كل الاطفال الجنود قد تم تسريحهم بالإضافة الي ان البرتوكول حدد اقامة مؤسسات تعني بإعادة برامج نزع السلاح والتسريح واستنتجت الورقة أن التشريعات السودانية العسكرية والمدنية القائمة الآن في السودان لحماية الاطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة خاصة الحالات التي يتم فيها اجبارهم علي الاشتراك في الاعمال العدائية او السماح لهم بالإشتراك بحكم أن القضية الاطفال الجنود تكتسب صيغة عسكرية بالغة التعقيد لا تشتمل الاستخدام وحده بل التطوع والتجنيد الاجباري والتسريح واعادة الدمج مما يستدعي المطالبة بتفعيل الآليات الوطنية الحكومية منها والطوعية وتوفير الدعم اللازم لها.

زيارة كارتر للشرق الأوسط

د ب أ - قالت متحدة باسم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر لوكالة الأنباء الألمانية «د.ب.أ» اليوم الجمعة إن كارتر لن يتحدث عن نتائج جولته الحالية لمنطقة الشرق الأوسط قبل يوم الإثنين المقبل وهو موعد اختتام الجولة.

وكان كارتر وصل إلى دمشق اليوم قادما من القاهرة في زيارة يلتقي خلالها الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل. ويجري كارتر في هذه الأثناء بالفعل مباحثاته مع الرئيس السوري. ومن جانبه، أكد الوفد الفني المرافق لكارتر للجميع أنهم لا يفضلون عرض صور لكارتر مع أعضاء من «حماس».

وأكدت المصادر أنه لن يسمح لوسائل الإعلام بحضور اللقاء بين مشعل وكرتر. ومن المقرر أن يتوجه كارتر إلى السعودية، التي دائما تسعى إلى دعم الوحدة وتهدة العداء بين حركتي حماس وفتح، غدا الثلاثاء حيث سيلتقي العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز ووزير الخارجية سعود الفيصل. وسيتوجه كارتر بعد ذلك إلى الأردن ثم يزور إسرائيل مرة أخرى لمدة يوم واحد، قبل عودته إلى الولايات المتحدة.

حصار زيارة بوتين لليبيا

تمثل حصار زيارة بوتين لليبيا في عدد من الاتفاقيات يأتي في مقدمتها اتفاق استبدال ديون مستحقة على ليبيا للاتحاد السوفيتي بصفقات عسكرية ومدنية، وتعهد ليبيا بمساندة روسيا في سوق الطاقة العالمي ومشاريع نفطية كبيرة. وقال بوتين: «إننا راؤون عن نتائج الزيارة، وبين جانبه قال وزير المالية الروسي كودرين: «إننا سوينا قضية الديون وفتح صفحة جديدة في سجل علاقاتنا». وسوف يوجه جزء من الديون الليبية المقر شطبها لتمويل مشروع إنشاء خط حديدي يربط سرت ببنغازي. وستقوم شركة السك الحديدية الروسية بأعمال بناء هذا الخط وسيوجه جزء آخر من الديون التي اتفق الجانبان على شطبها لتمويل شراء ليبيا لأسلحة روسية وتحديث دبابات ليبية من طراز «ت-٧٢» ووسائل خفر السواحل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار بموجب اتفاقيات يُنتظر أن يتم توقيعها في أبريل أو مايو، فيما تتواصل المباحثات بشأن شراء ليبيا لعدد من مقاتلات «سو-٣٥» التي تستعد روسيا لبدء الإنتاج الصناعي لها.

التعداد السكاني: هل يحقق مطالب التنمية والخدمات للمواطن؟؟

إجراء التعداد بهذا الشكل وفي مثل هذه الظروف بخدمهما وحدهما لأن التنمية ستتوفر في مدينتين كبيرتين هما الخرطوم وجوبا فقط أما بقية الأرجاء فإنها لن تنال شيئا. ولذلك فإن المواطنين سيواصلون النزوح الى هاتين المدينتين. أما فيرونكا أتيليو فقد أوضحت انها عملت من قبل (عدادة) في إحدى الإحصاءات التي جرت بالبلاد عندما كانت طالبة بمدينة ملكال، وأوضحت أنها تأمل في أن يتم التعداد السكاني في مواعيد المحددة لينعكس ايجابا لاحقا في قسمة الثروة والسلطة وتنمية البلاد. وأبانت بان الجنوبيين يوفرون معلومات دقيقة للعدادين حسب خبرتهم في هذا المجال. ويقول أحد المواطنين وهو من الجزيرة إلا أنه يعمل بسوق الشهداء أنه على إستعداد لتفليح العدادين المعلومات المطلوبة إذا ما سألته أحد بالرغم من أنه لا يعرف أي فائدة من وراء الإحصاءات. وأكد أن أهله سيملكون الكاملة عن الأسرة أيضا. أما المواطن حسين علي حسين وهو رب أسرة كبيرة تتكون الى جانبه من زوجتين وعدد من الأبناء والبنات فقد أوضح ل(الميدان) أنه على إستعداد لتوفير المعلومات الكافية للعدادين، وأنه يأمل في أن تنعكس نتائجها إيجابا على السودانيين كعلم.



وراء التعداد وأنه سيكون مصيره مصير أي تعداد أجرى في وقت آخر بإعتبار أن المواطنين لم يستفيدوا من عمليات الإحصاء لافى الخدمات ولا في التنمية. وأضح أن ما يسمى بالتنمية والخدمات موجودة في وسائل الاعلام إلا أنها غير متوفرة على أرض الواقع. وقال أويج بيتر ل(الميدان) أنه يريد أن يعرف الغرض من إجراء التعداد السكاني في السودان، وأضاف إذا ما كان الغرض توفير التنمية والتوزيع العادل للثروة والسلطة في السودان فإننا نجد أن الإحصاء أجرى أربعة مرات من قبل ولم تتوفر التنمية أو توزيع عادل للثروة والسلطة. وتسأل عن الفرق بين التعداد المزمع إجراؤه حاليا والتعدادات الأخرى، وأجاب لن يكون هناك فرق لكننا نجد الآن أن هناك حزبان هما المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان يربكان في الإستعداد للانتخابات مبكرا وإن

الخرطوم؛ الميدان تصوير محمد محمود مازال الغموض يلف مصير التعداد السكاني الخامس بعد أن قامت حكومة الجنوب بتعليق إجرائه لوقت غير محدد وبالرغم من أن مؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس ونائبه اجتمعت وقررت إجرائه يوم غد الثلاثاء إلا أن قرار حكومة الجنوب الذي أعلنته مرة أخرى اشترط قيام التعداد بتلبية الشروط المعلنة من جانبها. ونجد أن التعداد الذي يجب أن تصب نتائجه لمصلحة المواطنين بزيادة نصيبهم في التنمية والثروة والسلطة إلا أن معظمهم لا يحدهو الأصل في أن يتم ذلك. وأضاف بان الحكومة أجرت قبل ذلك إحصاءات سكانية إلا أنها لم تغير الواقع المر الذي يعيشونه. وقال محمد علي العريس ل(الميدان) انه على إستعداد لتوفير المعلومات التي يطلبها العدادين إلا أنه لا يرجو أي فائدة من

مستديرة العون المدني تحمل حكومة الوحدة الوطنية مسؤولية تحقيق المصالحة الوطنية

الحوار والذي شارك فيه اعلاميون وناشطون في مجال حقوق الانسان على ١٦ بندا تم تقسيمها الي ثلاثة محاور رئيسية المحور القانوني والذي شدد علي ضرورة وجود عمليات رصد ومراقبة لحالة حقوق الانسان والفساد واثره علي التمتع بهذه الحقوق في السودان ومناقشة التحديات التي تواجه السودان بالوفاء بالتزاماته ومؤامة التشريعات المحلية في الدستور الانتقالي وانصاف ضحايا الانتهاكات والمخالفات وتمكين المواطنين من التمتع بحرياتهم دون تقييد وبتناول المحور الثقافي الاجتماعي اعداد استراتيجيية شاملة موحدة تشمل احترام النخب وتعزيز ومشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وسيادة حكم القانون بالإضافة لتعزيز دور الاعراف والثقافات المحلية في بناء السلام والتعايش السلمي أما الجانب السياسي فتحدث عن المصالحة الوطنية باعتبارها أساس بناء السلام والتحول الديمقراطي مع ملامسة اسباب الصراعات واتخاذ التدابير اللازمة بالرغم من اقرار المشاركين بالعقبات الكبيرة التي أفضلت التوافق الوطني خاصة بين النخب والسياسة العمل علي ترميم الاعراف والثقافات الوطنية الموروثة لقيم التسامح والعدالة وتعزيز دور الادارة الاهلية من

خلال مساندتها في مواكبة متطلبات العصر الحديث من اعادة اعمال قيمة التسامح الموروثة وإحياء التحالفات القديمة لاجل رفق النسيج الاجتماعي ومنع إنذاع ودعا السمنار في توصياته تجاوز مرارت الماضي والاتفاق علي ثوابت وطنية تحميها جميع الاطراف في مختلف الأوضاع مع اتخاذ حزمة من التدابير التنفيذية والتشريعية لتمكين الضحايا من اسماع صوتهم والمعنوي» مع تنظيم حملة اعلامية لرفع مستوى الوعي العام بضرورة تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الانسان بما في ذلك تعميق قيم التسامح والعدالة والمساواة من خلال الترويج للحقيقة المصالحة. وناشد السمنار الذي جدول أعمال ما اسماء بالمائدة المستديرة لكل قضايا التحول الديمقراطي المجتمع الدولي ومؤسسات الامم المتحدة والمنظمات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الانسان لدعم أنشطة المصالحة الوطنية وبناء السلام وحقوق الانسان والتحول الديمقراطي وذلك بتنظيم المزيد من السمنارات وورش العمل والدراسات التي تبرز القضية وتتيح الفرصة لجميع الفاعلين في ولايات السودان باعتبارها أساس للتحول الديمقراطي.

الخرطوم سامية ابراهيم حمل ما يقارب الـ٣٠، مشاركا من الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومدارس مختلفة للابحاث الاكاديمية مسؤولة تحقيق المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي لحكومة الوحدة الوطنية باعتبار أن اطرافها الرئيسيين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية مع اتفاق السلام الشامل المعتمدة فيه قضية المصالحة نصا في دستور السودان الانتقالي المادة «٢١» الفصل الاول واصفة اياها بالالتزم الرسمي والذي يجب على الدولة دعمه ماديا ومعنويا وإفقاذه فورا. ووجه السمنار الاول الذي جاء تحت مسمى المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي والمنعقد في التاسع من ابريل الماضي والذي أقامته منظمة العون المدني العالمي نداءا للمشاركين بتبني الدعوة الي العفو العام عن المعتقلين المسجونين في القضايا المتعلقة بتداول الحكم بما في ذلك حملة السلاح مطالبة بتفكيك لجنة المراجعة الصفة المقترحة من قبل المنظمة علي وثيقة الاعلان الوطني حول الالتزامات المنتظرة من منظمات المجتمع المدني في اطار تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الانسان في السودان ليتم اصدارها بصورة نهائية في الاول من مايو المقبل واشتملت اجندة